



## بلاغ صحفي

### الاجتماع السنوي الثاني لتتبع اتفاقية محاربة الرشوة في القطاع المالي

الرباط، 25 فبراير 2022

عقدت السلطات الثلاث المشرفة على القطاع المالي: بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، بشراكة مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، اجتماعها السنوي الرفيع المستوى الثاني في 25 فبراير 2022. ويندرج هذا الاجتماع في إطار اتفاقية التعاون التي أبرمتها المؤسسات الأربع في مجال الوقاية من الرشوة ومحاربتها في القطاع المالي في نونبر من سنة 2019.

وُخصص هذا الاجتماع لتدارس حصيلة تنفيذ الاتفاقية برسم سنة 2021 والمصادقة على خارطة الطريق لسنة 2022.

وقد عرفت سنة 2021 إنجاز مجموعة من الأنشطة الهادفة إلى دعم دينامية القطاع في مجال الوقاية من الرشوة ومكافحتها. هكذا، وخلال سنة 2021، تواصلت الحملة التحسيسية الواسعة النطاق التي أطلقت في 2020، واستفاد منها أكثر من 160 إطارا ومسيرا يمثلون 120 فاعلا في القطاع المالي (مؤسسات الأداء والمتدخلون في سوق الرساميل وشركات التأمين وإعادة التأمين وهيئات الاحتياط الاجتماعي). وقد توجت هذه الحملة بإعداد دليل موجه لجميع الفاعلين في القطاع من أجل استيعاب أفضل للمفاهيم والأساليب المرتبطة بآليات محاربة الرشوة. وموازية مع ذلك، تم استكمال إنجاز خريطة مخاطر الرشوة في القطاع البنكي مما سيمكن من تحديد التدابير الواجب اتخاذها للتحكم في هذه المخاطر بشكل مناسب.

وتهدف خارطة الطريق لسنة 2022 إلى تعزيز عمليات التحسيس والتكوين المتخصصة في هذا المجال وتطوير الفرص لتبادل الخبرات مع الفاعلين الوطنيين والدوليين ومواكبة تنفيذ آليات محاربة الرشوة المطابقة لمعيار ISO 37001 ووضع التوجيهات لتأطيرها.

وبذلك، تجدد المؤسسات الأربع التزامها بتوطيد وتعزيز التعاون القطاعي فيما يخص الوقاية من الرشوة ومحاربتها، تماشيا مع الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال.